الأمم المتحدة

E/2009/34 (Part I)–E/ICEF/2009/7 (Part I)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 March 2009

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

(٤-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)*

* هذه الوثيقة هي نص مسبق لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العادية الأولى ودورته السنوية ودورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ الذي سيصدر في الأجزاء الأول والثاني والثالث، على التوالي. وستصدر هذه التقارير في شكلها النهائي بوصفها الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ١٤ (E/2009/34/Rev.1-E/ICEF/2009/7/Rev.1).

270309 250309 09-25543 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – تنظيم الدورة ٣
ألف – انتخاب أعضاء المكتب ٣
باء – بيانات افتتاحية ٣
جيم – إقرار جدول الأعمال ٤
ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي ٤
ألف – التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤
باء – متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية ٨
جيم – التعاون البرنامجي لليونيسيف ١٠
دال – التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات ١١
هاء – جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩ . . . . . ١٢
واو – اجتماع إعلان التبرعات ١٣
زاي – معلومات مستكملة عن مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف ١٤
حاء – مسائل أخرى ١٦
طاء – اعتماد مشاريع المقررات ١٨
ياء – البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية والرئيس ١٨
المرفق المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ . . . . . ٢١

أولا – تنظيم الدورة

ألف – انتخاب أعضاء المكتب

١ – انتخب المجلس التنفيذي سعادة السيد عمر داو، الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، رئيسا، كما انتخب كلا من سعادة السيدة عصمت جاهان، الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ليو ميروريس، الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة سيمونا ميكولسكو، الممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة؛ والسيد تاكيشي أوسوغا، الوزير في البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، نوابا للرئيس.

باء – بيانات افتتاحية

٢ – أدلى رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨، سعادة السيد أنديرس ليدين، ببيان في ختام ولايته شكر فيه المجلس التنفيذي والمراقبين، والمديرة التنفيذية والأمانة لتعاونهم الممتاز على مدى السنة. وأشاد بصفة خاصة بموظفي اليونيسيف في الميدان لما يتمتعون به من معرفة وخبرة. وأعقبه الرئيس الذي تبدأ ولايته وقال، في ملاحظاته الافتتاحية، إن رئاسة المجلس التنفيذي شرف له شخصيا وشرف لمجموعة الدول الأفريقية. ولاحظ أن هذا زمن تعددت فيه المشكلات، بما في ذلك الأزمات المتعددة الوجوه في مجالات الاقتصاد والغذاء والطاقة والبيئة، التي أثرت بشدة في البلدان المنخفضة الدخل. ولمواجهة هذه المشكلات، من الأهمية بمكان حماية حقوق الطفل، وصحته، ورفاهه.

٣ – وأكدت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، ضرورة حفاظ اليونيسيف في عملياتها على الشفافية والمساءلة بغية تشجيع بيئة تسود فيها الثقة. وشددت على الأثر الشديد للأزمة المالية على الأطفال، مؤكدة أهمية تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي ومواصلة الاستثمار في الهياكل الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. ولاحظت أنه لم يعد يبقى سوى سبع سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذكرت أن اليونيسيف وشركاءها أحرزوا تقدما كبيرا نحو تحقيق عدة أهداف وغايات. وتكشف اليونيسيف جهودها مع الشركاء في عدة مجالات، وبخاصة في مجال تقديم الأدلة والبيانات المتعلقة بالنتائج؛ واستخدام التكنولوجيا الجديدة للدفع بخطى التنمية؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، بوسائل منها توفير الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال؛ وحماية حقوق الطفل في حالات الطوارئ؛ والحد من الاتجار بالأطفال. وأعقب ذلك عرض شريط فيديو قصير عن عمل اليونيسيف في عام ٢٠٠٨.

جيم – إقرار جدول الأعمال

٤ – أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال والجدول الزمني وتنظيم الأعمال للدورة (E/ICEF/2009/1).

٥ – ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٤٣ وفدا مراقبا، وهيئتين من هيئات الأمم المتحدة، ومنظمتين حكوميتين دوليتين، و ٣ منظمات غير حكومية قدمت أوراق اعتمادها.

ثانيا – مداولات المجلس التنفيذي

ألف – التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ – عرضت مديرة شعبة شؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2009/3) وكذلك الوثيقة المتعلقة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف (E/ICEF/2009/6) التي تندرج ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

٧ – وأوضحت المديرة أن التقرير السنوي يركز على الكيفية التي تعمل بها اليونسيف، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الشريكة لتناول حقوق الطفل ورفاهه. ويركز جزء هام من التقرير على أوجه التحسن في أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، اضطلعت اليونيسيف بمبادرة هامة في عام ٢٠٠٨ تمثلت في وضع خطة عمل بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وهي مبادرة على نطاق المنظمة سوف ترصد عن كثب.

٨ – وفيما يتعلق بالموارد، لاحظت المديرة أن إيرادات اليونيسيف زادت بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، وهي نسبة تفوق النسبة المتوقعة في التقرير وهي ٢,٦ في المائة. لكنه ما زال هناك قلق من انخفاض نسبة الموارد العادية إلى الموارد الإجمالية ومن الأثر المحتمل للأزمة المالية على إيرادات اليونيسيف ونفقاتها. ولرصد آثار الأزمة على الأطفال والنساء، ستركز اليونيسيف على جمع البيانات المفصلة واستخدامها، ضمن تدابير أخرى. وسلطت المديرة الضوء على أمور أخرى منها الجهود الرامية إلى النهوض بتنمية القدرات من أجل زيادة كفاءة العمليات وفعاليتها؛ ومظاهر التحسن في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأهمية المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٩ - وأبدت وفود متعددة تقديرها لخطة عمل الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وأعرب العديد منها عن أملها في أن تحذوا وكالات أخرى حذو اليونيسيف. وأكد المتكلمون أهمية عملية الاستعراض الشامل للسياسات (بما في ذلك الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات) والالتزام بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وخاصة بمواءمة ممارسات العمل. ولوحظ أن هذه العملية ستساعد الأمم المتحدة على تحقيق الفعالية والكفاءة والتنسيق والاتساق في عملياتها. وطلب أحد المتكلمين أن تتقاسم اليونيسيف مع المجلس التنفيذي الدروس المستفادة من إجراء الاستعراض الشامل للسياسات والتحديات التي ووجهت في هذا الصدد. وتوخيا لمزيد من الاتساق، أكد عدة متكلمين أهمية ''وحدة الأداء'' وأوصوا برصد البلدان الرائدة وتقاسم تجاربها. وطلب أحد المتكلمين إلى اليونيسيف أن تعد تقريرا عن مواطن القوة والضعف في نهج ''وحدة الأداء''. وشدد متكلم آخر على وجوب قيام الحكومات بدور رائد في هذه المبادرة.

١٠ - وأشيد بعمل اليونيسيف مع غيرها من الوكالات من أجل تعزيز الإصلاح والاتساق في الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال أكرا وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وكما جاء في التقرير السنوي، عززت اليونيسيف دورها في مشاورات الشراكة الإنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب تنسيق عمليات التنمية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين. غير أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لإيجاد ترتيبات تمويلية مشتركة مع الوكالات الأخرى. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات إضافية عن الكيفية التي تنفذ بها اليونيسيف جدول أعمال أكرا، وخاصة ما يتعلق منه بتمويل الميزانية وأعمال الميزانية في إطار النهج القطاعية. وطلب إلى اليونيسيف أيضا توفير مزيد من المعلومات عن دعمها لورقات استراتيجية الحد من الفقر وعن التدابير المتخذة لتكثيف التعاون مع اللجان الإقليمية فيما يتصل بالتعاون بين الوكالات. وأكدت عدة وفود أهمية المواءمة مع الخطط والأولويات الوطنية والاستفادة من النظم الوطنية. وقدمت اقتراحات أخرى دعت إلى مواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم.

١١ - وأشار عدد من الوفود إلى أن القلق يساورها إزاء الأثر المحتمل للأزمة المالية على تدفق الموارد لتمويل عمليات الأمم المتحدة للتنمية. وأكدت الحاجة إلى زيادة التبرعات للموارد العادية، أو الأساسية، لليونيسيف، التي انخفضت على مر السنين بالنسبة إلى الموارد الإجمالية. واقترح أن تواصل اليونيسيف بلورة استراتيجيات لإيجاد التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك التمويل المواضيعي، وهي عناصر أساسية من أجل الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. كما تكتسي ترتيبات التمويل المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ومساهمات القطاع الخاص أهمية حاسمة. وإضافة إلى

الآثار المترتبة على الإيرادات، تحتاج اليونيسيف إلى إيلاء اهتمام خاص للعواقب الوخيمة للأزمات الغذائية والمناخية والمالية على أضعف السكان، بما في ذلك الأطفال، والنساء، والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

١٢ - ولمواجهة هذه الأزمات، بما في ذلك التحديات البيئية، شجعت اليونيسيف على التركيز على مشاركة المرأة في صنع القرار كجزء من الدعم العام الذي تقدمه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٣ - وإضافة إلى التركيز على منطقتي آسيا وأفريقيا، لتسريع خطى التقدم في تحسين صحة الأم والوليد على وجه الخصوص، شجعت اليونيسيف على توثيق تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر وإزالة الفوارق. ولوحظ أن الشراكات أساسية للمضي قدما في تحقيق هذه الأهداف وتلك الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف. وأشارت عدة وفود إلى أهمية الشراكات فأشادت بمساهمة اليونيسيف في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون ''الثلاثي''. وقد تجلت بصفة خاصة في مجال نقل التكنولوجيات الحديثة والناشئة. وقد ساعد هذا التعاون العديدة من البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة في أفريقيا، في الحصول على أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنتائج المحققة في هذا الإطار، وعن إقامة الشراكات لتيسير تقاسم التكنولوجيا التي تفيد الأطفال.

١٤ - وأشير أيضا إلى تقاسم المعارف واستخدام التكنولوجيات الحديثة والناشئة باعتبارهما عنصرين هامين لبناء القدرات الوطنية وتشجيع الشعور بالمسؤولية عن البرامج على الصعيد الوطني. ورحبت الوفود بوجه خاص بجهود بناء القدرات التي تقوم بها اليونيسيف في مجالات البيانات، وإدارة المعارف، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتحسين صحة الأم والوليد وتغذية الطفل، بما في ذلك إنتاج وتناول الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال.

١٥ - وأكدت الوفود الدور الحاسم الذي تقوم به اليونيسيف في العمليات الإنسانية، بما في ذلك الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الانتعاش والتنمية. وشجعت اليونيسيف على أن تواصل دعم جهود بناء السلام وتقدم تقارير عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في سياق مبادرة المجموعات، وبخاصة في مجالات حماية الطفل، والمياه، والإصحاح والنظافة الصحية. ويبشر التقدم المحرز في تعزيز الشراكة مع البنك الدولي بالخير.

١٦ - وأشارت عدة وفود إلى أهمية الرصد والتقييم لتحسين السياسات والبرامج. وسيشمل ذلك النهوض بعملية جمع البيانات الموثوق بها واستخدامها وتحسين مؤشرات

الأداء الرئيسية وتحليلها. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود أيضا إلى ضرورة زيادة فعالية التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. وطلب إلى اليونيسيف بوجه خاص أن تواصل تحسين شكل التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومضمونه التحليلي. واقترح عدة متكلمين أن يتبع بدقة في التقرير هيكل وتسلسل القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وخطة التنفيذ الإداري الواردة في تقرير الأمين العام (E/2008/49) التي أحاط بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما في قراره ٢/٢٠٠٨ في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتضمن التقرير بقدر أكبر من الجودة تقييما وتحليلا للنتائج المحققة، والدروس المستفادة، وتنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

١٧ - وطلب وفد أيرلندا تقديم تقرير مستكمل، بانتظام، عن عمل اليونيسيف للوفاء بالالتزام المقطوع في المنتدى الرابع للشركاء العالميين المعني بالأطفال المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي استضافته حكومة أيرلندا واليونيسيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٨ - وردا على تعليقات الوفود على أهمية إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، لاحظت المديرة أن اليونيسيف اتخذت عدة إجراءات، منها ما يلي: إنشاء شعبة اليونيسيف الجديدة لشؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف؛ ودعم المشاريع التجريبية ورصدها وجمع الدروس المستخلصة منها؛ والمشاركة النشطة في معالجة القضايا المتعلقة بالاتساق في مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الثلاث الرفيعة المستوى؛ والإسهام في مواءمة ممارسات العمل بين مؤسسات الأمم المتحدة. وشاركت اليونيسيف أيضا في النهج القطاعية وترتيبات تجميع الأموال القطاعية.

١٩ - ودعمت المديرة التنفيذية هذه الملاحظات بالتشديد على أن اليونيسيف ملتزمة التزاما قويا بزيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أهمية بناء القدرات في عدة مجالات من قبيل: البيانات والإحصاءات؛ وعمليات الإمداد؛ والأطر القانونية لحماية حقوق الطفل والمرأة وسواهما. وتولي اليونيسيف الأولوية أيضا للعمل مع أفريقيا وآسيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللعمل مع البلدان المتوسطة الدخل على حماية الطفل ومعالجة قضايا أخرى. وأكدت أهمية العمل مع الحكومات وسائر الجهات الشريكة في مجال التأهب للطوارئ وفيما يتعلق بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة؛ وضرورة التركيز على الاعتبارات الجنسانية من أجل كسر حلقة الفقر.

٢٠ - وعقب إبداء تعليقات على التقرير السنوي، قدمت المديرة تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف، وأبرزت تحسن الحوار مع الوحدة ومتابعة التوصيات التي يقدمها المفتشون. ولاحظت أن اليونيسيف ردت في عام ٢٠٠٨ على ٢١ طلبا ورد إليها من الوحدة وبادرت بتعزيز التنسيق بين المنظمات الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لكفالة التماسك والاتساق في الرد على تقارير الوحدة. وأشادت عدة وفود بإجراءات وحدة التفتيش المشتركة وجهود اليونيسيف من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير.

٢١ - وسيقدم التقرير السنوي، إلى جانب موجز بالتعليقات المدلى بها أثناء المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيهما خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

باء - متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية

٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة المعنونة ''متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية'' (E/ICEF/2009/4)، التي عرضها مدير السياسات والممارسات وقدمتها المستشارة الرئيسية المعنية بالمسائل الجنسانية.

٢٤ - وأثنت الوفود على اليونيسيف لما تقوم به للرد على التوصيات الواردة في تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف ورحبت بالإبلاغ عن التقدم المحرز باعتباره بندا يرد بانتظام في جدول الأعمال. وبينما نظر بعين التقدير إلى خطة العمل الأحادية السنة بشأن متابعة توصيات التقييم، دعا بعض الوفود إلى مزيد من الشعور بالإلحاح في جهود اليونيسيف، وأشارت إلى الحاجة إلى توجه استراتيجي واضح. وأوصت باعتماد خطة متوسطة الأجل مسندة بسياسة جنسانية منقحة تشتمل على خريطة طريق وإطار زمني لكفالة تحقيق النتائج. وأوصي كذلك بأن يسند ذلك بزيادة في كل من الموارد البشرية والموارد المالية. وأبرزت عدة وفود أيضا الحاجة إلى قيادة قوية ومتفانية فيما يتصل بعمل المنظمة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع كفالة الإدارة العليا إحراز التقدم في هذا المجال.

٢٥ - وفيما يتعلق بتحديث السياسة الجنسانية، أكدت الوفود أهمية إجراء مشاورات واسعة كجزء من العملية مع جهات، منها أعضاء المجلس التنفيذي، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والعمل عند اعتماد السياسة على تعميمها على نطاق واسع في المنظمة لكفالة تبنيها وتنفيذها. وشدد أحد الوفود على ضرورة إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتربية الجنسية في السياسة العامة والبرامج المدعومة من اليونيسيف.

٢٦ - وأشادت عدة وفود بعمل اليونيسيف لتحديد الصلات بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبار ذلك موردا مفيدا، لجهات تشمل سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وأشير أيضا إلى دورة الإلمام بالمسائل الجنسانية عن طريق التعلم الإلكتروني باعتبارها مبادرة قيمة للغاية. وأثيرت أسئلة محددة بشأن مدى تعاون اليونيسيف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمج المنظور الجنساني في البرامج الإنسانية وفيما يتعلق بالإرشادات التي تقدم على الصعيد القطري بشأن دور اليونيسيف في الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٧ - وأكدت المديرة التنفيذية التزام اليونيسيف بالمساواة بين الجنسين، وشددت على أن دائرة الفقر لا يمكن كسرها دون معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين، وبخاصة احتياجات المراهقات وحقوقهن. ولاحظت مراعاة الشواغل الجنسانية في كل جوانب عمل اليونيسيف، بما في ذلك صحة الأم والطفل؛ وتذليل العقبات أمام تعليم الفتيات؛ وتعزيز التثقيف بالصحة الإنجابية كوسيلة لمنع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واتباع نهج قائم على الحقوق لتمكين الفتاة والمرأة حتى يكونا أقل عرضة للاعتداء والاستغلال الجنسي وأقدر على تحقيق الاستقلال المالي؛ والدعوة إلى تحسين الآليات الوطنية لحماية الفتيات من العنف وزواج الأطفال. واعتبرت الافتقار إلى البيانات المفصلة حسب نوع الجنس عقبة رئيسية ينبغي تذليلها.

٢٨ - وأشارت المستشارة الرئيسية المعنية بالمسائل الجنسانية إلى أن خطة العمل الأحادية السنة لمتابعة التقييم الجنساني هي ثمرة عملية تشاورية على مدى عام مع الإدارة العليا على نطاق المنظمة، وستلي هذه الخطة، كما جاء في الفقرة ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/4، خطة متعددة المستويات وإطار للرصد قائم على النتائج يصدران في عام ٢٠٠٩. وردا على الأسئلة المثارة، عرضت عدة حالات تعاونت فيها اليونيسيف مع مفوضية شؤون اللاجئين، بما في ذلك أعمال الفريق الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية في فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمل الإنساني، الذي تعدان طرفا فيه، وكذلك المبادرات المشتركة لتعزيز العدالة في تقديم المساعدة الإنسانية وإدماج المنظور الجنساني في البرامج الإنسانية. ولزيادة توضيح دور اليونيسيف في الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أشارت إلى إعداد دليل بلغات عدة لمساعدة المكاتب القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في دعم عملية الإبلاغ.

٢٩ - ووافق مدير السياسات والممارسات على التوصيات الداعية إلى اتباع نهج قائم على النتائج في متابعة المنظمة للتقييم الجنساني وأشار إلى تعزيز مؤشرات النتائج الرئيسية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف من منظور جنساني كخطوة هامة في هذا الاتجاه.

وبصدد الدعوات إلى زيادة قدرة الموارد البشرية، أشار إلى أن ميزانية التوظيف والميزانيات ذات الصلة تدرس لفترة السنتين المقبلة إلى جانب خيارات أخرى، من قبيل التشارك مع المؤسسات الخارجية والخبراء الخارجيين.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

جيم - التعاون البرنامجي لليونيسيف

إقرار وثائق البرامج القطرية المنقحة

٣١ - أعلن الرئيس أنه، وفقاً للمقررين ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦، علق المجلس التنفيذي على مشاريع وثائق البرامج القطرية وأقر الميزانيات البيانية الإجمالية للبرامج القطرية الستة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨. وجرى عقب ذلك تنقيح مشاريع وثائق البرامج القطرية، مع مراعاة تعليقات الوفود خلال تلك الدورة، حسب الاقتضاء، ونشرت، إلى جانب مصفوفات النتائج الموجزة، في الموقع الشبكي لليونيسيف في غضون ستة أسابيع من مناقشة المشاريع خلال الدورة العادية الثانية. وسيقرّ المجلس التنفيذي هذه الوثائق المنقحة خلال الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض، ما لم يقم خمسة أعضاء بإبلاغ الأمانة خطيا برغبتهم في عرض أي برنامج قطري على المجلس. ولم تتلق الأمانة أي طلب من هذا القبيل، وأقرت بذلك البرامج القطرية لكل من أنغولا وكوت ديفوار وهايتي وكينيا وتيمور - ليشتي وجمهورية فترويلا البوليفارية.

التوصية بتخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

٣٢ - عرض التوصية (E/ICEF/2009/P/L.1) مدير شعبة البرامج.

٣٣ - وشدد ممثل كينيا على أهمية عدم تقليص البرامج خلال الأزمة التي تشمل المال والغذاء والطاقة وتغير المناخ. وكينيا من بلدان أفريقيا التي لن تتمكن من تحقيق العديد من الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وعدم تحقيق هذه الأهداف في البلدان النامية سيمثل فشلا جماعيا. وتشمل المواءمة الدقيقة للبرنامج القطري لكينيا مع الأولويات والخطط الإنمائية لهذا البلد زيادة البرامج وتخصيص الموارد ويعزى إليها جزئيا النمو المطرد الذي سجل مؤخرا في كينيا.

٣٤ - وقال ممثل كوت ديفوار إن البرامج التي تنفذ بمساعدة اليونيسيف في بلده أعانت الحكومة على إحراز تقدم كبير في مساعدة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وبعد اتفاقات السلام في عام ٢٠٠٧، ستشارك اليونيسيف في مبادرات بناء السلام وأنشطة التنمية.

وترحب الحكومة بمساعدة اليونيسيف في دعم أنشطة الحد من الفقر وغيرها من الأنشطة والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - ولاحظت ممثلة أفغانستان أن مبادرة اليونيسيف من أجل المزامنة بين دورة التخطيط الاستراتيجي والاستراتيجية الإنمائية الوطنية نهج عملي لتهيئة بيئة تكفل الحق في التنمية والحماية والمشاركة للأطفال والنساء. وحثت الشركاء الإنمائيين على كفالة امتلاك اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة القدرة المالية واللوجستية لمساعدة الحكومة في مواجهة تحديات الأمن، والأزمة الغذائية، وتعزيز صحة أكثر الفئات ضعفا، ولا سيما الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وتوصي حكومتها بتخصيص أموال إضافية للتعليم والمساواة بين الجنسين، والصحة، والتغذية، وبخاصة برامج التغذية المدرسية.

٣٦ - ولاحظت ممثلة شيلي أن اليونيسيف تتمتع بمصداقية فنية ومهنية عالية جدا في البلد. ولئن احتاجت شيلي إلى تلقي الدعم من الشركاء الخارجيين لقطع أشواط في تطبيق النهج القائم على الحقوق لتلبية احتياجات الطفل، فقد جعلتها الإنجازات التي حققتها في الحد من وفيات الرضع وتحسين التغذية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة نموذجا لأفضل الممارسات في مجال وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالطفل والأسرة. وأعربت عن قلق حكومتها من أن نظام الخروج من قائمة أقل البلدان نموا من شأنه أن يفضي إلى فقد الموارد العادية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل وأكدت أهمية مواصلة التعاون البرنامجي لليونيسيف في شيلي.

٣٧ - وأقر المجلس التنفيذي التوصية الواردة في المقرر ١/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٣٨ - عرض المراقب المالي التقرير (A/63/5/Add.2 و Corr.1). ورحبت الوفود بالرأي الذي أدلى به مجلس مراجعي الحسابات بدون تحفظ بشأن البيانات المالية لليونيسيف وعبرت عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في تنفيذ التوصيات. وأعرب أيضا عن تقدير الجهود الخاصة التي بذلتها الإدارة لتحسين مستوى الشفافية وتعزيز المساءلة الإدارية والشعور بالمسؤولية في التعامل مع توصيات مراجعة الحسابات. وتناول المتكلمون عدة مسائل ذات أولوية، وخاصة الحاجة إلى التركيز على الامتثال، وأهمية مواءمة الجهود مع سائر وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، والأرصدة النقدية لليونيسيف والأموال غير المنفقة في نهاية العام، والأثر المحتمل للأزمة المالية وتقلبات صرف العملات على إيرادات اليونيسيف ونفقاتها في السنوات القادمة.

٣٩ - وأوضح المراقب المالي أنه قد تم اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة ورصد الموارد المالية خلال عام ٢٠٠٨، وأنه يتوقع إجراء المزيد من التحسينات عند التنفيذ التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونشر نظام تخطيط موارد المؤسسة الموحد في المكاتب الميدانية. وأحاط علما بالقلق بشأن الرصيد النقدي للموارد العادية وأوضح أن ٥٠ في المائة من الرصيد النقدي للموارد العادية يمثل الرأسمال العامل الذي هو بمثابة ''احتياطي'' لحماية سيولة اليونيسيف، وأن الرصيد سيخصص للأنشطة البرنامجية. وشرح أيضا أن استعراضا داخليا أجري لتقييم الأثر المحتمل للأزمة المالية العالمية وأن ميزانية فترة السنين القادمة تنطوي على سيناريو بديل لمستويات الإنفاق في المستقبل في حال إشارة التوقعات إلى أن الإيرادات ستنقص بدرجة كبيرة. وأخيرا، لاحظ أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجري مجراه، والهدف هو التوصل إلى بيانات مالية تمتثل لها بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٤٠ - وكان السيد هو كسو، وهو عضو في مجلس مراجعي الحسابات، حاضرا أيضا للإجابة على أي استفسارات تطرحها الوفود بشأن التقرير. وأحاط علما بآراء وتوصيات الوفود.

٤١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

هاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩

٤٢ - قدم مدير شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه التقرير (E/ICEF/2009/AB/L.1 و Corr.1 و Corr.2). وأشادت عدة وفود بالمدير وفريقه لمواصلة العمل أثناء إعادة هيكلة الشعبة في السنة الماضية.

٤٣ - وطرحت أسئلة عن التأثير المحتمل للأزمة الاقتصادية على الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٩. وشُدِّد على الحاجة إلى رصد أثر الأزمة على جمع الأموال من القطاع الخاص فضلا عن تعزيز الشراكات مع اللجان الوطنية لليونيسيف. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه بشأن مستوى الإنفاق في مقابل توقعات الإيرادات، بينما أشار متكلم آخر إلى تراجع اعتمادات صناديق الاستثمار في ميزانية عام ٢٠٠٩. وجرى التأكيد على أهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص وجهود الدعوة في البلدان الصناعية.

٤٤ - ورحبت عدة وفود بالمبادرة المتعلقة بنموذج الشراكة الجديدة لبيع البطاقات والهدايا. وأقر بأن من المبكر جدا لمس أثره على الإيرادات والنفقات. وفي ضوء انخفاض مبيعات البطاقات والهدايا، طُرح سؤال عن كيفية تنفيذ النموذج الجديد. وطلب تحديدا إلى اليونيسيف أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بإيرادات ونفقات فئة الهدايا من أنشطتها. وشجع

أحد الوفود على إجراء مشاورات مع اللجان الوطنية، وأعرب عن أمله في الحفاظ على معدل مساهمات اللجان الوطنية.

٤٥ - وأجاب المدير بأن شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، إلى جانب اللجان الوطنية، ستعمل على تكثيف رصد المؤشرات لتقييم أثر التطورات الاقتصادية على الإيرادات، وبأن جهودا ستُبذل للحفاظ على المعدل العالي لمساهمات اللجان الوطنية. واتسمت توقعات إيرادات عام ٢٠٠٩ بالتحفظ. وأدركت الشعبة الحاجة إلى مد قنوات لجمع الأموال من القطاع الخاص، بما في ذلك في الأسواق غير التقليدية، فضلا عن الحاجة إلى التخطيط للطوارئ. وأبرز المدير أيضا دور الوحدة الجديدة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مواصلة النهوض بمشاركة القطاع الخاص.

٤٦ - وأقر المدير بالمسائل التي أُثيرت بشأن نشاط بيع البطاقات والهدايا. وقال إن موظفي الشعبة واللجان الوطنية شاركوا في وضع نموذج عمل جديد، وإن كافة الإجراءات اللازمة اتُخذت لتحسين نسب الإيرادات إلى التكاليف. وأضافت نائبة المديرة التنفيذية هيلده فرافيورد جونسون أن أعضاء المجلس التنفيذي أبلغوا بالتقدم المحرز في إجراء الاستعراض الاستراتيجي لقطاع بيع البطاقات والهدايا من خلال مشاورات غير رسمية.

٤٧ - وأوجز رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف الأنشطة التي اضطلعت بها اللجان الوطنية في الآونة الأخيرة، بما فيها أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد.

٤٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٩/٦ (انظر المرفق).

واو - اجتماع إعلان التبرعات

٤٩ - افتتحت المديرة التنفيذية المؤتمر العاشر لإعلان التبرعات، فرحبت بالمشاركين في الاجتماع وأعربت عن تقديرها للحكومات واللجان الوطنية لليونيسيف ومنظمات القطاع الخاص لمواصلتها تقديم المساهمة والدعم لليونيسيف. وأشارت إلى أن قدرة اليونيسيف على العمل بفعالية مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء تتوقف على تبرعات الجهات المانحة. كما ذكرت المديرة التنفيذية أن إجمالي التبرعات التي تقدمها الحكومات لليونيسيف ارتفع من مبلغ ٧٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من بليوني دولار في عام ٢٠٠٨. وتظهر الأرقام الأولية، بالنسبة للموارد العادية، أن اليونيسيف تلقت مبلغ ٦١٦ مليون دولار من الحكومات المانحة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بمبلغ ٥٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٥٠ - وباحتساب التبرعات التي أعلن عنها خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكذلك التبرعات التي أعلن عنها خارج نطاق

مثل هذا المؤتمر، فإن اليونيسيف قد تلقت إلى الآن من ٤١ حكومة تعهدات بالتبرع في إطار الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٩١ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ٣٨٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨). وهذا يعادل نسبة ٤٥ في المائة من المبلغ المستهدف في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لعام ٢٠٠٩ وهو ٦٤٢ مليون دولار.

٥١ - وقد زادت ١٤ جهة مانحة في المجموع تعهداتها بالعملة المحلية مقارنة بتبرعاتها لعام ٢٠٠٨، وهذه الجهات هي: أيسلندا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا، والسويد، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وموريتانيا، وميانمار، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان. وعاد إلى عداد البلدان المانحة التي تعهدت بتبرعات للموارد العادية لعام ٢٠٠٩ بلدان، هما أيسلندا ومالطة. وتدخلت عدة جهات مانحة في اجتماع إعلان التبرعات لكنها لم تكن قادرة على أن تشير إلى المبلغ المتعهد به بسبب عمليات الموافقة على الميزانية التي تضطلع بها حكوماتها. والتزمت بإبلاغ اليونيسيف بمساهماتها في المستقبل القريب. وأعلن ممثل مالي عن اعتزام حكومته التبرع لليونيسيف في عام ٢٠٠٩. وتتضمن ورقة اجتماع ما بعد الدورة تفاصيل تبرعات الحكومات المعلنة أو المدفوعة للموارد العادية لليونيسيف لعام ٢٠٠٨ والأرقام الإرشادية لعام ٢٠٠٩.

٥٢ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لعمل اليونيسيف وأشادت بالمنظمة لمساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن مشاركتها في عمليات الاتساق والمواءمة في الأمم المتحدة. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم بشأن الآثار التي ستكون للأزمة المالية وأزمة أسعار الأغذية على الفئات الضعيفة. وشجعوا اليونيسيف على اتخاذ تدابير محددة للتصدي لآثار الأزمة، والتزموا بدعم اليونيسيف في هذا المسعى بضمان موارد منتظمة ومواضيعية للأطفال والنساء.

زاي - معلومات مستكملة عن مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف

٥٣ - عرض مدير إدارة شؤون التغيير الأهداف المتوخاة، والنتائج المحققة إلى الآن، والخطوات المقبلة المقررة في كل مبادرة من مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف. وأوضح أن هذه المبادرات تدخل في عام ٢٠٠٩ مرحلة التنفيذ والترويج على نطاق المنظمة؛ وستنشر في عام ٢٠١٠؛ وستكرس جهود لتعميم التغييرات التي أجريت وصقلها وتقييمها.

٥٤ - ونوهت عدة وفود بالجهود المبذولة لتحسين الأداء وقالت إنها تتطلع إلى أن ترى نتائج العملية. وطلب مزيد من المعلومات بشأن خطط تعميم التحسينات بكفاءة وفعالية وبشأن اقتراح إنشاء مكتب للدعم والتنسيق الميدانيين.

٥٥ - وأبدى العديد من المتكلمين أيضا اهتمامهم بالمهمة الناشئة المتعلقة بإدارة المعلومات واستفسروا عما يربطها من صلات بالقدرة المتنامية في اليونيسيف في مجال البحث ومركز إينوشينتي للأبحاث.

٥٦ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن العلاقة التي تربط مبادرات التحسين بعملية البرامج القطرية والتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وطرحت أسئلة عن كيفية أخذ إسهامات النظراء الحكوميين في الحسبان لإعداد عملية موحدة أبسط للبرامج القطرية؛ وعما إذا كان هؤلاء الشركاء سيشاركون أيضا في لحظة التأمل الاستراتيجية؛ وعن كيفية تجلي السياق المحلي لكل برنامج قطري لليونيسيف في أعمال مبادرة نهج البرمجة الدينامية. كما أبدت الوفود اهتمامها بالتقدم المحرز على الصعيد المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بتبسيط عملية البرامج القطرية، وسألوا عن كيفية انعكاس ولايات الوكالات التابعة للأمم المتحدة، كل على حدة. وشدد أحد المتكلمين على أنه من المهم أن يكون لدى الوكالات أدوات متسقة من قبيل برامج تخطيط موارد المؤسسة على الصعيد المشترك بين الوكالات، لكنها تحتاج إلى كفالة تيسير العمل المشترك من خلال ممارسات العمل المشتركة.

٥٧ - وردا على ذلك، أشار مدير إدارة شؤون التغيير إلى أن هناك خطة عمل مفصلة لكفالة التنفيذ الفعلي لمبادرات التحسين. وجرى وضع استراتيجيات للاتصال والتدريب لمساعدة مكاتب المقر في إجراء التحسينات. كما أنشئ فريق مرجعي ميداني لكفالة المشاركة على كافة مستويات المنظمة في وضع التحسينات وتعميمها.

٥٨ - وفيما يتعلق بإشراك الشركاء، لوحظ أن هناك خططا لمشاورة النظراء الحكوميين والشركاء في سائر الوكالات على الصعيد القطري في مسألة تبسيط عملية البرامج القطرية. وسيضطلع الفريق المرجعي الميداني بدور أساسي في كفالة إجراء هذه المشاورات. ولما كان من المهم لليونيسيف أن تركز في المقام الأول على تحسين إجراءات العمل داخلها، فإن العمل على الصعيد المشترك بين الوكالات قد بدأ للتو. وكانت المناقشات داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جارية بشأن تبسيط إجراءات العمل ومواءمتها، وكانت اليونيسيف تجري مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن وضع سجل لقياس إدارة الأداء؛ وكان المكتبان القطريان لليونيسيف في موزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة يتعاونان تعاونا وثيقا في عملية تحسين الأداء لكفالة مراعاة تصوراتهما باعتبارهما بلدين رائدين في مبادرة ''وحدة الأداء''.

٥٩ - وفيما يتعلق بمكتب الدعم والتنسيق الميدانيين، أوضح نائب المديرة التنفيذية عمر عبدي أن إنشاء مكتب أُرجئ ريثما يتم استعراض المهام والأدوار والمسؤوليات المقررة في إطار مبادرة المساءلة.

٦٠ - وأضاف نائب المديرة التنفيذية سعد حوري أنه في الوقت الذي تتقدم فيه مبادرات تحسين الأداء، ستنظم جلسات إحاطة فردية مع أعضاء المجلس التنفيذي. وبخصوص إدارة المعارف والبحوث، تضطلع اليونيسيف بالفعل بدور كبير في هذين المجالين. فعلى سبيل المثال، يعد تحليل حالة الأطفال والنساء ثمرة علاقة اليونيسيف بالحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على الصعيد القطري. وشدد على أن الهدف من تبسيط عملية البرامج القطرية هو مساعدة اليونيسيف على التكيف بصورة أفضل مع كل سياق قطري على حدة. وأوضح أيضا أن لحظة التأمل الاستراتيجية لن تغير عملية التشاور مع الحكومة والشركاء الوطنيين بشأن وضع البرنامج القطري، وإنما ستعززها بإدراج قدر أكبر من المدخلات الاستراتيجية والتقنية العالمية من المقر.

حاء - مسائل أخرى

معلومات مستكملة عن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة

٦١ - قدمت المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معلومات مستكملة عن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة، وأكدت على الآثار المدمرة على الأطفال على جانبي الحدود. وقد لقي حوالي ٤٣٠ طفلا مصرعهم في الأسابيع الأخيرة، وأصيب أكثر من ١ ٨٧٠ طفلا، ولا يزال يتعين تحديد الخسائر بدقة. وأوضحت أن اليونيسيف تعمل مع الشركاء في سائر الوكالات ومع العديد من الشركاء الآخرين، مركزة جهودها على التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة. وشكلت الحماية عنصرا رئيسيا من الاستجابة، ولا سيما الحماية النفسانية - الاجتماعية. وفي النداء العاجل المشترك بين الوكالات من أجل غزة، الذي وجه في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، طلبت اليونيسيف مبلغ ٣٤,٥ مليون دولار من أجل أنشطة دعم الأطفال والأسر في غزة.

٦٢ - وأعرب وفد البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة عن تقديره لما تقوم به اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة من عمل رائع في غزة، ودعا إلى توفير مزيد من الحماية للأطفال. ويلزم توفير الموارد والدعم على جناح السرعة لمرحلتي المساعدة الإنسانية العاجلة وإعادة الإعمار.

٦٣ - ورحبت الوفود باستجابة اليونيسيف ودعت إلى مواصلة تقديم المساعدة. وأكد عدد من المتكلمين الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى المتضررين من الأزمة، ودعا العديد منهم إلى رفع الحصار. وقال متكلمان إن القوانين الدولية بحاجة إلى أن تعزز. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الأزمة ستحد أكثر من إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن ثمة حاجة إلى خطة إنعاش طويلة الأجل، كما أوصى بأن يبلغ عن التقدم المحرز في مجال مساعدة الأطفال والأسر في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي. وأشاد وفد آخر بالعمل الجبار الذي تقوم به اليونيسيف في مجال التأهيل النفساني - الاجتماعي للأطفال، وطلب معلومات عن مقاييس النجاح في هذا المجال.

نظام اليونيسيف للمساءلة

٦٤ - قدم نائب المديرة التنفيذية عمر عبدي معلومات مستكملة للمجلس التنفيذي عن حالة مبادرة المساءلة في اليونيسيف، فشدد على أهمية الشفافية والمساءلة بالنسبة لمصداقية اليونيسيف. ويشمل نظام المساءلة مختلف السياسات والعمليات والأدوات التي تشكل إطار الأخلاق والرقابة والمساءلة في المنظمة.

٦٥ - وأكدت الوفود التي تناولت الكلمة على أهمية توافر نظام قوي للمساءلة. وأعرب بعض الوفود عن خيبة أملها لعدم اتخاذ قرار بشأن المساءلة في دورة المجلس التنفيذي هذه. وبينما أيد بعض الوفود مناقشة نظام المساءلة واتخاذ قرار بشأنه أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قالت وفود أخرى إن مناقشة من هذا القبيل قد تكون مقيّدة بفعل قِصَر المدة الفاصلة بين شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه. وقال عدة متكلمين إن استمرار الحوار بشأن هذه المسألة أمر مشجع، لكن البعض منهم ركز على أنه لا ينبغي تسييس المسألة.

٦٦ - وأيد عدة متكلمين فكرة توحيد اللغة عبر الوكالات بشأن إجراءات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، لا سيما أن ذلك سيدعم توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق؛ وقال متكلمون آخرون إن الاختلافات فيما بين الوكالات تجعل توحيد اللغة والإجراءات أمرا غير ملائم.

٦٧ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى تناول الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحذر، وعلى أهمية اتباع الإجراءات بعناية - روحا ونصا - بغرض تفادي أي سوء تفاهم وبناء الثقة في العملية.

٦٨ - وختم رئيس المجلس التنفيذي النقاش بالموافقة على مواصلة المفاوضات بشأن نظام المساءلة وأعرب عن نيته تعيين ميسر.

تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف

٦٩ - قدم نائب المديرة التنفيذية سعد حوري عرضا موجزا عن مقترح تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف حتى نهاية عام ٢٠١٣. وسيكون هذا التدبير منسجما مع قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وحث هذا القرار صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على إدخال التغييرات اللازمة لمواءمة دورات التخطيط لديها مع الاستعراض الشامل للسياسة، الذي سيجري في عام ٢٠١٢.

٧٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

تقرير مستكمل عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧١ - قدّم نائب مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري/قسم الحسابات تقريرا مستكملا عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمّنه استعراضا لما تعنيه هذه المعايير لليونيسيف وملخصا للتقدم المحرز حتى الآن ورسائل رئيسية بشأن اعتماد اليونيسيف لهذه المعايير. وأكّد أحد الوفود تأييده لهذا المشروع، معترفا بالتحديات التي ستواجهه ومؤكدا على ما سينتج عنه من زيادة في الكفاءة الإدارية. وأبدى اهتمامه بعقد لقاءات ثنائية أو متعددة الأطراف لفهم آثار اعتماد هذه المعايير على الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الجهات المانحة، وذلك لأغراض، منها زيادة معرفة كيفية دعم هذه العملية. وطُلبت أيضا معلومات بشأن المواءمة مع الصناديق والبرامج الأخرى مع الانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها.

طاء - اعتماد مشاريع المقررات

٧٢ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات ١/٢٠٠٩ إلى ٦/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

ياء - البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية والرئيس

٧٣ - قالت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الختامية، إن المناقشة المثمرة جدا خلال الدورة وفرت لليونيسيف مدخلات جيدة، وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على التبرعات المعلنة. وأضافت أن الوكالات الإنسانية والإنمائية تمر بفترة عصيبة، بالنظر إلى الأثر الذي يُحتمل أن

ينجم عن الانتكاسة المالية، ولا سيما على الفئات الأضعف. وواصلت اليونيسيف وشركاؤها استعراض أثر هذه الانتكاسة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأساسي العمل مع الشركاء واستغلال الموارد المتاحة بقدر أكبر من الكفاءة وتشجيع المانحين على الحفاظ على مستويات مساهماتهم.

٧٤ - وشدّدت المديرة التنفيذية على أن اليونيسيف ملتزمة بالشفافية والمساءلة. فالمنظمة تسعى إلى أن تصبح نموذجا للامتياز، ليس في وضع برامج لصالح الأطفال فحسب، بل في الإدارة أيضا. وتشمل هذه الجهود جعل العمليات أكثر شفافية، وخصوصا في مجال الموارد البشرية وممارسات العمل، وكذلك إدارة المعارف والاتصال الداخلي. وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف، ما فتئت اليونيسيف تعمل على تبسيط ممارسات العمل بشتى الطرق، ومن ذلك تنفيذ المبادرات التحسينية العشر. فاليونيسيف تعمل من أجل ترسيخ ثقافة التحسين المستمر، ولا سيما في مجال تقديم الخدمات. فهي تعزز تعاونها مع شركائها، بما في ذلك الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الدورة ركزت كثيرا على تقييم البرامج وتحسين البيانات والأدلة، ولا سيما باعتبارها وسائل للتأثير على الإنفاق في البلدان وكفالة توجيه المعونة لسد الثغرات الكبرى وإيصالها إلى الفئات الأضعف.

٧٦ - وشدّدت المديرة التنفيذية، وهي تعرب عن تقديرها لما أُبدي من اهتمام كبير بالتقييم الجنساني ومتابعة الإدارة له، على أنها ملتزمة شخصيا بالنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين وبإدراج منظور جنساني في البرامج التي تدعمها اليونيسيف حتى تستفيد منها الفتيات والنساء استفادة أفضل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أهمية الاعتبارات الجنسانية في كسر حلقة الفقر.

٧٧ - وقالت إن التقرير المستكمل الذي قدمه المدير الإقليمي بشأن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة يبرز أثر النزاع على الأطفال والدور الحيوي الذي تضطلع به اليونيسيف في حالات النزاع والأزمات الإنسانية في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية والتعليم والحماية والدعم النفساني - الاجتماعي.

٧٨ - وأخيرا، أشادت بجهود السيد بير إينغيباك، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي سيتقاعد بعد ٣٣ سنة من الخدمة في اليونيسيف.

٧٩ - وأشار الرئيس، في ملاحظاته الختامية، إلى أن الدورة شهدت تبادلا مثمرا للآراء بشأن مسائل مهمة تندرج في صلب جدول أعمال اليونيسيف. ومن هذه المسائل برامج

التعاون القطرية، وتعبئة الموارد المالية وموارد الميزانية، ومتابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية، ومبادرات التحسين وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في اليونيسيف، فضلا عن مستجدات الاستجابة الإنسانية في غزة.

٨٠ - وقال إن الأعمال الأساسية للدورة أسهمت في جهد اليونيسيف من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لملايين الأطفال في مختلف أنحاء العالم، وتوفير المساعدة والحماية لهم في جميع الظروف. وشدّد على أن العالم لا يمكنه أن يزدهر ويعيش في وئام مع استمرار آفات من قبيل وفيات الرضع والوفيات النفاسية والأوبئة والأمية والجوع والفقر، وأنه يتعين على الجميع التكاتف لمجابهة هذه التحديات. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شرط أساسي لتحسين الأحوال المعيشية لمئات الملايين من الأطفال وكفالة النمو والتنمية المستدامة في البلدان الفقيرة.

٨١ - وفي مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، ينبغي للشركاء في التنمية ألا يتخلوا عن التزاماتهم بتوفير الموارد المطلوبة، وينبغي لهم العمل سويا لوضع الحلول موضع التنفيذ.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

١/٢٠٠٩ توصية بالموافقة على موارد عادية إضافية للبرامج القطرية الموافق عليها

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على أن تُخصص لعام ٢٠٠٩ موارد عادية يبلغ مجموعها ٤٥٥ ١٠٣ ٣٢ دولاراً لتمويل البرامج القطرية الموافق عليها للبلدان الـ ٣٠ المدرجة في القائمة أدناه، التي تتجاوز مستويات التخطيط لمواردها العادية، على أساس النظام المعدّل لتخصيص الموارد والمستويات الكلية المقدّرة للموارد العادية القابلة للبرمجة، المستويات التي كان المجلس التنفيذي قد وافق عليها أصلا.

الجدول

الموارد العادية الإضافية لعام ٢٠٠٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثيقة */E/ICEF*	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط العادية لعام ٢٠٠٩ (ألف)	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ (باء)	الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها (ألف – باء)
غرب ووسط أفريقيا					
بوركينا فاسو	2005/P/L.3/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١٥ ١٤٩ ٠٠٠	١٣ ٠٢٢ ٠٠٠	٢ ١٢٧ ٠٠٠
تشاد	2005/P/L.32/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١١ ٣١٧ ٠٠٠	٩ ٥٨٧ ٠٠٠	١ ٧٣٠ ٠٠٠
غانا	2005/P/L.4/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٨ ٦١١ ٠٠٠	٧ ١٧٦ ٠٠٠	١ ٤٣٥ ٠٠٠
غينيا	2006/P/L.9/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٧ ٢٢٨ ٠٠٠	٦ ٤٢٦ ٠٠٠	٨٠٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**٦ ٠٩٤ ٠٠٠**
أفريقيا الشرقية والجنوب الأفريقي					
بوتسوانا	2007/P/L.40	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٧٥٠ ٠٠٠	٦٣٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
بوروندي	2008/P/L.19	٢٠٠٩	٩ ٨٦٥ ٠٠٠	٧ ٨٠٧ ٥٠٠	٢ ٠٥٧ ٥٠٠
موزامبيق	2006/P/L.4/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	١٦ ٠٠٩ ٠٠٠	١٣ ٣٤١ ٠٠٠	٢ ٦٦٨ ٠٠٠
أوغندا	2005/P/L.2/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٢١ ٢٨٨ ٠٠٠	١٨ ٩٦٥ ٠٠٠	٢ ٣٢٣ ٠٠٠

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط العادية لعام ٢٠٠٩ (ألف)	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ (باء)	رصيد الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها (ألف – باء)
جمهورية تترانيا					
المتحدة	2006/P/L.37/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٢٠ ٧٤٨ ٠٠٠	١٨ ٢٦٧ ٠٠٠	٢ ٤٨١ ٠٠٠
زامبيا	2006/P/L.38/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٨ ٥٥٩ ٠٠٠	٨ ٢٠٤ ٠٠٠	٣٥٥ ٠٠٠
زمبابوي	2006/P/L.6/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٤ ١٨١ ٠٠٠	٤ ٠٢٤ ٠٠٠	١٥٧ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**١٠ ١٦١ ٥٠٠**
شرق آسيا والمحيط الهادئ					
جمهورية كوريا					
الشعبية الديمقراطية	2006/P/L.56/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	١ ٨٦١ ٠٠٠	١ ٦٩٢ ٠٠٠	١٦٩ ٠٠٠
ميانمار	2005/P/L.9/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١٦ ٧١٧ ٠٠٠	١٤ ٧٩٥ ٠٠٠	١ ٩٢٢ ٠٠٠
الفلبين	2004/P/L.9/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٣ ٠٥٣ ٠٠٠	٢ ٧٧٥ ٠٠٠	٢٧٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**٢ ٣٦٩ ٠٠٠**
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة					
أرمينيا	2004/P/L.10/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٤٤ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠
البوسنة والهرسك	2008/P/L.25	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
بلغاريا	2005/P/L.15/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٦	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
الجبل الأسود	2006/P/L.60/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٣ ٠٠٠	١٤٧ ٠٠٠
رومانيا	2004/P/L.15/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٢٣ ٠٠٠	١٢٧ ٠٠٠
صربيا	2004/P/L.16/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٣٧ ٠٠٠	١١٣ ٠٠٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2004/P/L.18/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٧٢ ٩٤٥	٧٧ ٠٥٥
أوزبكستان	2004/P/L.20/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٣ ٢٨٩ ٠٠٠	٢ ٩٩٠ ٠٠٠	٢٩٩ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**١ ١٦٩ ٠٥٥**

المنطقة/البلد	الوثيقة /E/ICEF	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط العادية لعام ٢٠٠٩ (ألف)	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ (باء)	رصيد الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها (ألف – باء)
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي					
الأرجنتين[1]	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
شيلي[1]	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	–	٧٥٠ ٠٠٠
إكوادور	2008/P/L.8	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٩٠ ٣٠٠	٥٩ ٧٠٠
غواتيمالا	2008/P/L.9	٢٠٠٩	٨٤٦ ٠٠٠	٨٠١ ٩٠٠	٤٤ ١٠٠
أوروغواي[1]	2004/P/L.6/Rev.1		٧٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**١ ٢٥٣ ٨٠٠**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
لبنان	2008/P/L.27	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**١٥٠ ٠٠٠**
جنوب آسيا					
أفغانستان	2008/P/L.10	٢٠٠٩	٣٩ ٤١٧ ٠٠٠	٣٠ ١٦٨ ٩٠٠	٩ ٢٤٨ ١٠٠
بنغلاديش	2005/P/L.12/Rev.1	٢٠٠٦-٢٠١٠	٢٢ ٤٨٢ ٠٠٠	٢٠ ٨٢٤ ٠٠٠	١ ٦٥٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					**١٠ ٩٠٦ ١٠٠**
المجموع					**٣٢ ١٠٣ ٤٥٥**

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٢٠٠٩/٢ تقرير المديرة التنفيذية لليونيسيف المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المديرة التنفيذية لليونيسيف المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/2009/3)؛

(١) في إطار الاقتراح المتعلق ببلدان المخروط الجنوبي (E/ICEF/2004/P/L.6/Rev.1): الأرجنتين وأوروغواي وشيلي.

٢ - **يشدد** على أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - **يرحب** بمبادرة اليونيسيف بإعداد خطة العمل للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، التي تتضمن خريطة طريق مفصلة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ من قبل جميع مكاتب اليونيسيف في جميع أنحاء العالم؛

٤ - **يقرر** إحالة التقرير المذكور أعلاه (E/ICEF/2009/3) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بموجز للتعليقات والإرشادات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية؛

٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تدرج في تقاريرها المقبلة تقييما وتحليلا أكثر نوعية للنتائج المحققة، والتقدم المحرز والصعوبات المصادفة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة؛

٦ - **يطلب** أن تتضمن التقارير المقبلة توصيات للمضي في تحسين تنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢؛

٧ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية لليونيسيف، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، النظر في سبل مواصلة تحسين التقارير المقبلة، مع مراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها القرار ٢/٢٠٠٨، والحاجة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في ممارسات الإبلاغ التي يتبعانها، والتشاور مع المجلس التنفيذي بغية إعداد اقتراح بشأن هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٣/٢٠٠٩ متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يعيد تأكيد** المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الشاملة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف؛

٢ - **يحيط علما** بتقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف واستجابة الإدارة المبينة في وثيقة متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية (E/ICEF/2009/4)، معربا في الوقت نفسه عن تقديره لتقديم رد على جميع توصيات التقييم؛

٣ - **يرحب** بقيام اليونيسيف بتعزيز التحليل الجنساني لديها في إطار نتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، فضلا عن خطتها المتعلقة بتعزيز القدرات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات التركيز وفي سياقات حالات الطوارئ من خلال توفير إرشادات خاصة بقطاعات محددة، ونشر الأدوات والقوائم المرجعية وتدريب الموظفين؛

٤ - **يرحب كذلك** بإنشاء فرقة عمل معنية بالقضايا الجنسانية، تمثل الشعب الرئيسية وجميع المكاتب الإقليمية، للمساعدة في توجيه ورصد متابعة اليونيسيف للتقييم؛

٥ - **يشجع** التحسينات الجارية في تحديد نتائج عملية تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج والإبلاغ عنها، بما في ذلك إدماج المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس لدعم رصد التنفيذ؛

٦ - **يحث** على مواصلة الجهود في مجال القيادة لتحسين إدماج المساواة بين الجنسين في مجال البرمجة، بما في ذلك إنشاء آليات مساءلة مؤسسية وفردية في البرامج والإدارة ونظم الموارد البشرية؛

٧ - **يشجع** اليونيسيف على توضيح الاحتياجات من الموارد ومصادرها لكفالة قدر أكبر من الدعم والخبرة الفنية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

٨ - **يطلب** إلى اليونيسيف التشاور مع المجلس التنفيذي عند استكمال سياسة المساواة بين الجنسين وتوضيح النتائج المتوقعة من حيث الفعالية والأثر؛

٩ - **يطلب** إلى اليونيسيف قياس التقدم المحرز في استجابة الإدارة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز سنويا إلى المجلس التنفيذي في بداية الدورة السنوية لعام ٢٠١٠، مع مراعاة أحكام هذا المقرر.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٢٠٠٩/٤ التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.2) و (A/63/5/Add.2/Corr.1) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

بشأن البيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/327/Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474)، والقرار الذي توافق فيه الجمعية العامة على توصيات واستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/246)؛

٢ - **يرحب** برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لليونيسيف؛

٣ - **يلاحظ** أن ١٤ توصية من توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في عام ٢٠٠٥ لم يتم تنفيذها بالكامل بعد؛

٤ - **يحيط علما** بالتوصيات الـ ٤٢ لمجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفي هذا الصدد، يحيط علما مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في تنفيذها، وبالجهود المحددة التي تبذلها الإدارة لتحسين الشفافية وتعزيز المساءلة الإدارية والشعور بالمسؤولية في التعامل مع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية لليونيسيف الاستفادة من التقدم المحرز، والاستمرار في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب، **ويطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ يشمل لمحة عامة عن الآثار الاستراتيجية المترتبة على التوصيات بالنسبة لإدارة واستراتيجية اليونيسيف، فضلا عن آخر المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الرئيسية؛

٦ - **يعرب عن قلقه** إزاء الزيادة في مجموع الأموال المخصصة للأنشطة البرنامجية، وغير المنفقة في نهاية العام، وذلك فيما يتعلق جزئيا بالموارد العادية، **ويطلب** إلى اليونيسيف تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي، يتضمن توصيات، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ بشأن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك بشأن:

(أ) الحواجز في المقر وعلى المستوى القطري التي تعترض إنفاق الأموال، وسبل تعجيل عملية الإنفاق، مع مراعاة الممارسات الجيدة المتبعة في الصناديق والبرامج الأخرى؛

(ب) المعلومات المتعلقة بالوضع العام لاستلام الموارد خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف أن تدرج في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية، المقدم مرة كل سنتين، موجزا عن النتائج المالية لكل فترة سنتين قياسا بالنتائج المالية المدرجة في الميزانية في الأصل؛

٨ - **يحيط علما** بالخطوات التي اتخذتها اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٣ لتمويل التزامات نهاية الخدمة؛

٩ - **يحيط علما مع التقدير** بالخطوات التي اتخذتها المديرة التنفيذية للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الوكالات لتوحيد نظم إدارتها المالية في سياق الانتقال إلى المحاسبة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، **ويطلب** إبلاغه بالتقدم المحرز في هذا العمل.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٢٠٠٩/٥ متابعة قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٠٠٨/١٤ بتمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية لمدة عامين، حتى نهاية عام ٢٠١١،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يقضي بتغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، ويحث الصناديق والبرامج على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي التي تعقدها مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وينص على اعتزام إجراء الاستعراض الشامل المقبل لتلك السياسة في عام ٢٠١٢،

١ - **يقرر** تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمدة عامين، حتى نهاية عام ٢٠١٣؛

٢ - **يطلب** إلى اليونيسيف إعداد خطتها الاستراتيجية المقبلة، بدءا من عام ٢٠١٤، مع مراعاة توصيات الاستعراض الشامل المقبل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ واستعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٦/٢٠٠٩ جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للسنة المالية ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق**، بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر)، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغة ١٢١,٩ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1:

	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
العمولات - المكاتب الميدانية	١,٥
تكاليف السلع المسلمة	٣٠,٧
مصروفات التشغيل - التسويق	٤٢,٤
مصروفات التشغيل - خدمات الدعم	٢٦,٨
أموال الاستثمار	٢٠,٥
مجموع النفقات، موحدة	**١٢١,٩**

٢ - **يأذن** لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يلي:

(أ) تحمل النفقات بالشكل الموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1، وزيادة النفقات حتى المستوى المبين في العمود الثالث من الجدول نفسه إذا اتضح أن عائدات جمع الأموال أو مبيعات البطاقات والهدايا قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمود الثالث؛ والقيام وفقا لذلك بتخفيض النفقات، بالقدر اللازم، إلى ما دون المستوى المبين في العمود الثاني في حال انخفاض العائدات الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

يلاحظ أن العائدات الصافية لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مدرجة في الميزانية بمبلغ ٤٧١,٣ مليون دولار (الموارد العادية) على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي

١ - **يجدد** أموال الاستثمار بمبلغ ٢٠,٥ مليون دولار المحدد لعام ٢٠٠٩؛

٢ - **يأذن** لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتحمُّل نفقات في الفترة المالية ٢٠٠٩ تتصل بتكاليف السلع المسلّمة (إنتاج وشراء مواد خام وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٩ بمبلغ يصل إلى ٣٠,٧ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1)؛

٣ - **يوافق** على رصد اعتماد مؤقت لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بمبلغ ١٢ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية للشعبة لعام ٢٠١٠.

دال - الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

إن المجلس التنفيذي،

يقر الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بصيغتها الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1.

الدورة العادية الأولى
٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩